

## الجزائر تطلق استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الثقافي

### تحفيز مختلف القطاعات لتنويع مصادر التمويل

أطلقت الحكومة الجزائرية استراتيجية لتعزيز دور الاقتصاد الثقافي في دعم التنمية. حيث تستهدف السلطات التخلص من قيود الربح وخلق سوق حقيقية تحتكم لبدأ العرض والطلب، لدعم تسويق المنتجات الحرفية والتقليدية.

وقال التقرير إن تقنيات الإعلام والاتصال تشكل آلية فعالة قصد دعم المؤسسات الناشئة في مجال تطوير تطبيقات الزيارات الافتراضية عبر مواقع الويب، والمعارض الافتراضية، والزيارات ثلاثية الأبعاد للمتاحف والمواقع الأثرية والتي ستكون مكملة لتقنيات افتراضي مريح.

وشددت وزارة الثقافة والفنون على ضرورة إعداد بطاقة تحديد النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الأعمال، تتطابق مع المهن الفنية المتوفرة في قطاع الثقافة، وتسهيل عملية الحصول على الدعم وإنشاء المؤسسات الثقافية.

كما تسعى بمعية ذات الوزارة المنتدبة إلى تشجيع إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة في مجال مهن التراث الثقافي والبناء التقليدي (ترميم وصيانة البناءات والمعاصر، صيانة مختلف المنشآت القديمة من قصور صحراوية، وطرق داخل المدن، وواحات وحدائق تاريخية).

ويدخل إشراك الوزارتين المنتدبتين (المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة) في الاستراتيجية الجديدة حول الاقتصاد الثقافي وذلك من أجل تنمية وتعزيز دوره بما يضمن تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد.

وتترجم هذه التحركات خطط وزارة الثقافة مليكة بن دودة، وتصوراتها الشاملة لإصلاح المجال الثقافي وتحسين المكتسبات الثقافية والفنية، وتحسين استغلال المواقع وكل منتجات الثقافة والفن اقتصاديا.

## هواوي تخطط لزيادة أعمالها في إثيوبيا

وتسعى الدولة لمضاعفة أبراج خدمات الهواوي الجواله إلى نحو 14 الفاً، وهو ما يتطلب استثمارات تصل إلى 1.1 مليار دولار. كما تخطط لبضع أرباحا فرصة صعود البلاد اقتصاديا بالتزامن مع بدء خطوات تحرير قطاع الاتصالات.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" للأخبار عن لويس تامالجو، رئيس العلاقات العامة بهواوي في 22 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، قوله خلال مقابلة في مدينة ابديجان بكوت ديفوار "إثيوبيا تنهض وتصبح أكثر أهمية للمستقبل".

وأوضح "استراتيجيةنا بسيطة للغاية، إذ إن الشركة تخطط لاستعادة من موقعها كمورد لشركة "إثيو تليكوم" المملوكة للدولة والمحتركة للقطاع من أجل تقديم عروض للحصول على فرص في البلاد.

وكان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد تحدثت عام 2018 عن برنامج خصخصة واسع النطاق، يتضمن تحرير قطاع الاتصالات.

وتهدف الخطة إلى اجتذاب العملات الأجنبية للبلاد وتعزيز الاقتصاد، وفي الوقت نفسه النهوض بمستوى خدمات الاتصالات في البلاد.

وظهرت ملامح هذه السياسة منذ عهد رئيس الوزراء الأسبق ملس زيناوي، لكن الأخير ركز فقط على محيطه القريب وارتبط اسمه بسد النهضة، في حين اختار رئيس الوزراء الحالي أبي أحمد أن يتوسع أكثر ويستفيد من موقع إثيوبيا الجغرافي ويفتح اقتصاد البلاد الثقيل أمام الاستثمارات الخارجية، بعد عقود من التنمية المغلقة والصراعات الداخلية.

وكانت إثيوبيا قد أنهت احتكار قطاع الاتصالات في شركة "إثيو تليكوم"، مما دفع الشركة الفرنسية "أورانج" الموجودة حاليا في العديد من الدول في أفريقيا وغيرها إلى التمسك بواحدة من اثنتين من رخصتي الاتصالات الدولية التي وعدت أديس أبابا بتقديمها في العام الماضي.



استثمارات على قاطرة غاز السيارات

## غاز السيارات يفتح نافذة جديدة للاستثمار المباشر في مصر

### مليار دولار تدفقات أجنبية مرتقبة تعوّض تراجع الاستثمار بسبب كورونا

السيارات، ورصد حزمة تمويل تقدر بـ 960 مليون دولار، بموجبها يحصل أصحاب السيارات على قروض بسعر فائدة مقطوعة قدره 3 في المئة وعلى أجل تتراوح مدتها بين 7 و 10 سنوات.

وقال جمال القليوبي، أستاذ هندسة الطاقة والتعدين بالجامعة الأمريكية في القاهرة، إن تحويل السيارات للعمل بالغاز يعزز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر عدة اتجاهات.

وكشف لـ "العرب"، أن الاتجاه الأول يشجع شركات إنتاج السيارات الأجنبية التي تصنع سيارات تعمل بمحرك ثنائي الوقود، وتحقق مبيعات تصل إلى نحو 45 في المئة من حجم إنتاجها عبر تلك التقنيات التي تعتمد على الغاز الطبيعي. وتطبق بعض الشركات العالمية هذه النظم، منها فورد إكسبلورر وكرايسلر، ومرسيدس وبي.إم دبليو وأوبل، وبيجو وستروين، وإيفيكو وفيات.

وأوضح القليوبي، أن الاتجاه الثاني يتمثل في جذب الشركات العاملة في تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي باستخدام تقنيات سهلة التركيب، عكس التي كانت تحتاج إلى الكثير من الوقت وتستخدم أسطوانات كبيرة يتم وضعها في جسم السيارة.

ويفتح توسيع نطاق استخدام الغاز في السيارات الباب أمام الشركات العاملة، مثل توتال وإيني وإكسون وموبيل ورامكو وبريتيش بتروليوم، فرصة لتوسيع أعمالها ودخول السوق بشكل مكثف، إذ تمتلك محطات حديثة في تكنولوجيا دعم الغاز.

وتواصلت الحكومة إلى اتفاق مع 9 شركات، لم يُكشف عن هويتها، لتجميع 12 طرازاً مختلفاً من سيارات الملاكي والميكروباس والأجرة العاملة بالغاز الطبيعي محلياً.

وقالت مصادر اقتصادية لـ "العرب"، إن ضمن الشركات التسع "تويوتا"، حيث تعاقبت مع الهيئة العربية لتصنيع سيارة ميني بـاص تعمل بالغاز، فضلاً عن تعاون الهيئة مع شركة إيفيكو الإيطالية لتوفير سيارة ميني بـاص، والاتفاق مبدئياً مع فولكس فاغن لإنتاج سيارات لنقل الركاب.

ونفذت القاهرة خلال السنوات الست الماضية نحو 29 مشروعاً باستثمارات قيمتها 28 مليار دولار لدعم مكناتها في قطاع الغاز، ما أسهم في تصد مصر المركز الثالث عشر عالمياً، والثاني أفريقياً، والخامس على مستوى الشرق الأوسط في إنتاج الغاز الطبيعي.

وتنفذ حالياً ثلاثة مشروعات ضخمة لتكوير البترول باستثمارات تصل إلى نحو 7.5 مليار دولار لتحقيق الاكتفاء الذاتي من البنزين والسولار بحلول عام 2023.

وتتواصل مساعي القاهرة نحو سد فجوات الطلب على المحروقات، وتعويضها عبر طرح الغاز بدلاً سهلاً أمام المستهلكين، وتوسعت في برنامج موازن لتوصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل.

تفتتح محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي في مصر نافذة جديدة للاستثمار، تزامناً مع إطلاق القاهرة استراتيجية تستهدف نشر محطات غاز السيارات في جميع مناطق البلاد، لنشر ثقافة اقتناء سيارات تعمل بالغاز الطبيعي.

وتعمل في مصر نحو 335.6 ألف سيارة بالغاز الطبيعي، من إجمالي أكثر من 9.4 مليون مركبة مرخصة، منها 1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات.

نحو 230 مليون دولار لإنشاء 180 محطة جديدة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي حتى عام 2023، فيما تبدأ برصد نحو 51 مليون دولار لتدشين 40 محطة جديدة خلال العام الحالي.

وأطلق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مبادرة للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، والإسراع في إجراءات وخطط إقامة محطات جديدة لتموين وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، ما يحققه من مردود اقتصادي وبيئي، من خلال تقليل استهلاك الوقود المسائل والحفاظ على الصحة العامة والبيئة.

وتعد تلك الخطوة، فرصة أمام القاهرة لتعويض معدلات الاستثمار المباشر التي تراجعت بنسبة 9.5 في المئة خلال العام المالي 2019-2020، بسبب تداعيات تفشي وباء كورونا الذي قوض حركة رؤوس الأموال.

وانخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى مستوى 7.4 مليار دولار، مقارنة بنحو 8.2 مليار دولار خلال العام المالي 2018-2019.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا لـ "العرب"، إن خطة الوزارة تستهدف تدشين 325 محطة جديدة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي مع نهاية ديسمبر المقبل، لمواكبة خطط التوسع والزيادة المستهدفة في أعداد السيارات المحولة للعمل بالوقود المزوج.

وأشار إلى أن الحكومة تسعى خلال الثلاث سنوات المقبلة، إلى إحلال وتحويل نحو 400 ألف سيارة جديدة للعمل بالغاز، منها 250 ألف سيارة في مبادرة إحلال السيارات القديمة بأخرى جديدة و150 ألف سيارة عبر مشروع التحويل للعمل بالوقود المزوج.

وتحتاج الفورة إلى نشر محطات التموين في جميع المناطق لحفز المواطنين على تحويل سياراتهم للعمل بالغاز الطبيعي، وتبائط هذه الخطوة خلال السنوات الماضية جراء عدم انتشار محطات التموين بالغاز، ما أدى إلى عزوف أصحاب السيارات الخاصة عن استخدام الغاز الطبيعي كوقود



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - رصدت مجموعة من الشركات الأجنبية والمصرية استثمارات مباشرة جديدة، في مجال تدشين محطات لتموين السيارات بالغاز الطبيعي تصل إلى نحو مليار دولار، في ظل حاجة مصر لعدد ضخم من محطات غاز السيارات.

تأتي الفورة الاستثمارية في مجال تدشين هذه المحطات مع تدشين القاهرة لخطة تحويل السيارات للعمل بالوقود المزوج، تسمح للسيارات باستخدام الغاز الطبيعي كوقود أساسي للسيارات، وحال نفاذه يمكن للسيارة مواصلة سيرها باستخدام البنزين.

وأطلق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مبادرة للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، والإسراع في إجراءات وخطط إقامة محطات جديدة لتموين وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، ما يحققه من مردود اقتصادي وبيئي، من خلال تقليل استهلاك الوقود المسائل والحفاظ على الصحة العامة والبيئة.

وتعد تلك الخطوة، فرصة أمام القاهرة لتعويض معدلات الاستثمار المباشر التي تراجعت بنسبة 9.5 في المئة خلال العام المالي 2019-2020، بسبب تداعيات تفشي وباء كورونا الذي قوض حركة رؤوس الأموال.

وانخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى مستوى 7.4 مليار دولار، مقارنة بنحو 8.2 مليار دولار خلال العام المالي 2018-2019.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا لـ "العرب"، إن خطة الوزارة تستهدف تدشين 325 محطة جديدة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي مع نهاية ديسمبر المقبل، لمواكبة خطط التوسع والزيادة المستهدفة في أعداد السيارات المحولة للعمل بالوقود المزوج.

وأشار إلى أن الحكومة تسعى خلال الثلاث سنوات المقبلة، إلى إحلال وتحويل نحو 400 ألف سيارة جديدة للعمل بالغاز، منها 250 ألف سيارة في مبادرة إحلال السيارات القديمة بأخرى جديدة و150 ألف سيارة عبر مشروع التحويل للعمل بالوقود المزوج.

وتحتاج الفورة إلى نشر محطات التموين في جميع المناطق لحفز المواطنين على تحويل سياراتهم للعمل بالغاز الطبيعي، وتبائط هذه الخطوة خلال السنوات الماضية جراء عدم انتشار محطات التموين بالغاز، ما أدى إلى عزوف أصحاب السيارات الخاصة عن استخدام الغاز الطبيعي كوقود



تحرير الاتصالات مفتاح الاستثمارات